مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
العدد الخامس والعشرون - المجلد السابع - اللغة العربية - حزيران 2025 م
doi.org/10.52866/esj.2025.07.25.09

الشاهد القرآني عند ابن عصفور في كتابه شرح جمل الزجاجي

أ. د. بلال محمد عبد الله الحياني
الجامعة العراقية / كلية التربية - قسم اللغة العربية
orcid.org/0009-0003-3622-4073

مستخلص:

في هذا البحث تكلمت عن الشاهد القرآني عند القدماء، وعن منهج ابن عُصفور في الاستشهاد القرآني ووضحت فيه إحصاء الآيات القرآنية التي استشهد بها والأساليب التي يعرض فيها الشاهد القرآني في مسائله النحوية.

وعرضت فيه بعض السمات العامة في منهج ابن عُصفور في الاستشهاد النحوي من عنايته بالمعنى وتعدد الأوجه الإعرابية .

الكلمات المفتاحية: الشاهد – النحو – ابن عصفور – القرآن– النحاة .

Abstract:

In this research, I talked about the Qur'anic witness among the ancients, and Ibn Asfour's approach to Qur'anic citation, and I explained in it the counting of the Qur'anic verses that he cited and the methods in which the Qur'anic witness is presented in his grammatical issues.

Some general features of Ibn Asfour's approach to grammatical citation were presented, including his attention to meaning and the multiplicity of grammatical aspects.

Keywords: Witness - Grammar - Ibn Asfour - The Qur'an .

المقدمــة

الحمـد لله فاتـحِ أقفـالِ القلـوبِ بذكـرهِ والكفيـلِ بالزيـادةِ للقائَـمِ بشُـكرهِ أحمـدُهُ أن جعلنـا مـن أهـلِ توحيـده وأصـلِّي واسـلم عـلى سـيدنا محمـد أفضـل أنبيائـه وعبيـدهِ وعـلى آلـه وأصحابـه الحائزيـن لطويـل الفضـل ومزيـده، أمـا بعـد:

فقـد شـغفني القـرآن الكريـم بأسـلوبه العجيـب وسـكن حبّـه قلبـي ونطـق بـه لسـاني وشُـرِحَ في هديـه فكـري وكَـبُر ولهـي بـه؛ لأنّـه كتـاب الله العزيـز أنزلـه ليكـون دسـتوراً لهـذه الأمـة في حياتهـا بلغـة كرمهـا الله تعـالى بـأشرف الكتـب السـماوية .

وكان سـبباً لـولادة الدراسـات في علـوم العربيـة ونشـأتها لارتباطهـا الوثيـق بـه، فهـو لا يُدانـى في لفـظٍ ولا فصاحـة، فقـد نهـل منـه علـماء الأمـة وبحثـوا أسرار اللغـة وخصائصهـا، محتكمـين إلى أسـلوبه المُعجِـز مسـتخلصين الأحـكام والقواعـد، جاعلـين منـه المثـل الأعـلى لمراتـب الفصاحـة والاحتجـاج في ضوابـط السـلامة اللغويـة، فأعطاهـم حكمـةً بالغـة في ارتضـاء الـرأي الموثـوق بالأدلـة.

وهـذا لا يكـون إلا بالشـواهد والأدلـة والبراهـين، فـلا تصـح الأحـكام إلا بشـواهد تثبتها وتوثقهـا، ولعل مكانـة العَـالِم تسـمو في معرفته بالشـواهد واسـتخراجها مِـنْ فصيـح الـكلام وحضورهـا الذهنـي عنـد الحاجـة للاسـتشـهاد بهـا، فالشـاهد النحـوي يمثـل النحـو لأهميتـه الكبـيرة في هـذا العلـم.

وكنـت طيلـة سـنواتي الدراسـية وفي كل بحـث أمَنـي نفسـي وكلي شـغف بـأن يكـون موضـوع دراسـتي يختـص بكتـاب الله العزيـز، فـكان هـذا العنـوان ((**الشـاهدُ القـرآني عنـد ابـن عُصفـور في كتابـه شرح جمـل الزجاجـي**)).

وقـد اقتضـت طبيعـة البحـث أن ينقسـم إلى ثلاثـة مباحـث وخاتمـة .

فأمـا المبحـث الاول فقـد تكلمـت فيـه عـن الشـاهد القـرآني عنـد القدماء.

وأمـا المبحـث الثـاني فقـد تكلمـت فيـه عـن منهـج ابـن عُصفـور في الاسـتشـهاد القـرآني وضحـت فيـه إحصـاء الآيـات القرآنيـة التي استشـهد بها والأسـاليب التي يعـرض فيهـا الشـاهد القـرآني في مسـائله النحوية.

واما المبحـث الثالـث فقـد عرضـت فيـه بعـض السـمات العامـة في منهـج ابـن عُصفـور في الاسـتشـهاد النحـوي مـن عنايتـه بالمعنـى وتعـدد الأوجـه الإعرابية.

وأما الخاتمة فكانت خلاصة البحث ونتائجه.

فـالله أسـأل أن يوفقنـي لمـل فيـه مرضاتـه وخدمـة كتابـه العزيـز وان يوفـق الجميـع لخدمـة هـذا الديـن وخدمـة لغـة القـرآن الكريـم إنـه سـميع مجيـب.

وصـلِ اللهـم عـلى سـيدنا محمـد وعـلى الـه وصحبـه وسلم.

المبحث الاول

الشاهد القرآني عند القدماء

لم يغفـل النحـاةُ الأوائـل عـن الشـاهد القـرآني، في تقعيدهـم لقواعـد النحـو وأصولـه، فالنحـاة البصريـون وهـم بُنـاة النحـو الأوائـل ((قـد جعلـوا القـرآن الكريـم وقراءاتـه مصـدراً مهـمًا مـن مصادرهـم واصـلًا مـن أصـول استشـهادهم))[1]، فـقد ((وقفـوا مـن القـرآن الكريـم موقـفَ المدافـع عـما يَـرِد في الكتـاب العظيـم، فقاسـوا عـلى آياتـه مـا أجـازوه مـن قواعـد، وأجـازوا مـا جـاء في قراءاتـه المتواتـرة، ولم يصـدر عنهـم أي طعـن في قـراءة أو تخطئـة لقـارئ شـاذةً كانـت قراءتـه

(1) تاريخ النحو، عبد الحميد السيد: 82.

أم غير شاذة))[1].

وأما ما ينسب للبصريين من التَخطِّئةِ أحيانًا لبعضِ القراءاتِ القرآنية أو ردِّ بعضها، فقد كشفت الدراسات البحثية أنّ البصريين قد عزّ عليهم أن يهدموا ما بنوه من قواعد ولم يكن في وسعهم الابتعاد عن القرآن الكريم لتثبيت تلك القواعد فما كان منهم إلا أن لجأوا إلى التأويل؛ ولأجل ذلك تزاحمت الآراء في مسائل النحو[2].

ولما كان البصريون أوائل النحاة الذين وضعوا قواعد النحو، فقد كان لزامًا عليهم أن يكونوا بتقعيدهم لهذه القواعد أن يكونوا من أسباب حفظ القرآن ولا يجعلوا مجالًا لتشعب المذاهب والأقوال.

وكان الأجدر بهم إخضاع القواعد النحوية للثابت من النصوص العربية وأولها وأصدقها وأعظمها كلام الله تعالى لا أن يفعلوا العكس[3].

ولأجل ما ظُنَّ أنهم فعلوه من إخضاع النصوص للقواعد فقد كال المحدثون التهم للبصريين وان كان فيهم بعض المنصفين الذين لم يحملوا كلام سيبويه في أبواب كتابه في منع بعض الظواهر النحوية أو الصرفية، وفسروها على أنّها موجهة إلى القراءات القرآنية توجيها خفيًا وكان بعضها خطأً أو لحناً[4].

وكان بعضهم الآخر كالدكتور احمد مكي الأنصاري والدكتور مهدي المخزومي يشيران إلى أنّ البصريين قد وقفوا من القراءات موقفهم من سائر النصوص اللغوية وأخضعوها لأصولهم وقواعدهم فما وافقت أصولهم ولو بالتأويل قبلوه وما خالف منها أصولهم منعوا الاحتجاج به ووصفوه بالشاذ كما ردّوا كثيرًا من الروايات اللغوية وعدوها شاذة تحفظ ولا يقاس عليها[5].

ومن ذلك موقفهم من قراءة ابن عامر[6]، مقرئ أهل الشام، فقد غلّط البصريون ابن عامر في قراءته لقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادَهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾[7]، بنصب «أولادهم» وخفض «شركائهم»[8]؛ لأنّه فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول، فقد منع ذلك جمهور البصريين ورموا ابن عامر بالجهل بأصول العربية ورفضوا الاحتجاج بقراءته؛ لانّ الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر، والقرآن ليس فيه ضرورة، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار[9].

وقد ردّت (استاذتي) القديرة رحمها الله تعالى رحمة واسعة الدكتورة خديجة الحديثي على من قال أنّ البصريين الأوائل الذين ظهروا قبل الفرَّاء والكسائي من شيوخ المدرسة الكوفية لم يُصرّحوا

(1) المدارس النحوية، خديجة الحديثي: 77.
(2) ينظر: تاريخ النحو، عبد الحميد السيد: 82، المدارس النحوية، الحديثي: 77، الشواهد والاستشهاد في النحو، عبد الجبار النايلة: 22-71.
(3) تاريخ النحو، عبد الحميد السيد: 84.
(4) ينظر: المدارس النحوية، الحديثي: 140.
(5) ينظر: سيبويه والقراءات، أحمد مكي الانصاري: 5-6، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي : 384.
(6) هو عبدالله بن عامر بن يزيد أبو عمران اليحصبي الشامي (118هـ) احد القراء السبعة ولد في البلقاء وانتقل إلى دمشق بعد فتحها وتوفي بها كان صدوقا في رواية الحديث، ينظر: الأعلام : 95/ 4.
(7) سورة الأنعام الآية: 137.
(8) ينظر: التيسير في القراءات السبع، أبو عمر والداني: 107، و معجم القراءات القرآنية: عبد العالم سالم مكرم واحمد مختار عمر: 322/ 2.
(9) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي المخزومي : 384.

بالطعن على القرّاء أو بنسبة اللحن أو الخطأ إلى القراءة، وإنما أخفوا ذلك الطعن.

وترى الحديثي أنّ القائلون بهذا يحّملون نصوص كتاب سيبويه وآرائه فوق ما تحتمل.

ثم إنها أشارت بوضوح إلى خطأ ما ذهب إليه الدكتور أحمد مكي الأنصاري و الدكتور مهدي المخزومي وغيره، بل الحقيقة عكس ذلك تمامًا وهي: أنَّ الذين صرّحوا بالتخطئة ونسبوا إلى القراء اللحن والى القراءات الخروج عن العربية، هما مؤسسا المدرسة الكوفية الكسائي والفراء، ونقلت عن الفراء قوله في قراءة ابن عامر السابقة أنها ليست بشيء وأنه لا يوجد مثلها في العربية[1].

وما جاء في كتاب (معاني القرآن) من تخطئة وعيب من الفراء وشيخه الكسائي على القراء السبعة ونسبة الوهم إليهم في كثير من المسائل، رداً على القراءات ولاسيما التي نَسب فيها القدماء هذه التهمة إلى البصريين والصقوها بهم، هو الذي فتح للنحاة المتأخرين باب الطعن[2].

والذي وقع من البصريين من تخطئة ورد، إنما هو لما جاء في بعض القراءات الشاذة لا المتواترة.

ومن خصائص المنهج الكوفي بصورة عامة التوسع في الرواية والأخذ بمعظم ما جاء في اللغة ومنها الاحتجاج بالقراءات القرآنية مطلقًا متواترها وشاذها مطلقًا دون تقييد[3].

وبخاصة أن قُرّاء القرآن في العصور المتقدمة كانوا غاية في الدقة وقمة في الضبط والإحكام وصحة الرواية.

فإذا كان للشاهد القرآني هذه المكانة الرفيعة عند النحاة ولا غرابة بل هو منبع اللغة ورافدها ودليل قوتها وبقائها.

فسأقف عند مجموعة من النحاة ومصنفاتهم محاولًا الموازنة بين الشاهد القرآني عندهم وأصول الاستشهاد الأخرى.

أولهم: سيبويه (180هـ):

إذا تأملنا كتابه وجدناه يؤكد أن كلام الله تعالى هو الذي قاده للنظر والقياس والمقارنة.

وأما سيطرة الشاهد الشعري وما يثار حولها من كلام دون الشواهد الأخرى فـ ((ينبغي ألا تخدعنا الشواهد الشعرية بالكتاب، فقد جاء ما يقارب من «1050» شاهداً من الشعر، ولكن إذا استثنينا ما جاء للضرورة فيبلغ «174» بيتا.

وما ذكره للاستئناس به في التحليل والتعليل والتنظير، وما ذكره على انه قليل أو شاذ أو لغة، وما بقي لنا إلا عدد من الشواهد الشعرية لن يصل بأية حال إلى ضعف عدد الشواهد القرآنية))[4].

فكان سيبويه ((يعتمد على العبارات المنثورة الواردة في فصيح الكلام العربي بعد آيات القران الكريم وعباراته التي هي أرقى الشواهد واسماها وأفصحها وأعلاها))[5].

وهذا يعني أنّ سيبويه اتخذ من النص القرآني وما ثبت من القراءات نبعًا ثريًا يغرف منه في بناء الأصول والقواعد شرحًا وتحليلًا وتعليلًا، وهذا كله لم يكن بمعزلٍ عن المصادر الأخرى للاستشهاد[6].

---

(1) ينظر: المدارس النحوية، خديجة الحديثي:140-139، ومعاني القرآن ، الفراء: 82/ 1، 358/ 1.

(2) ينظر: معاني القران، الفراء: 258/ 1 - 259، والمدارس النحوية، الحديثي: 140.

(3) ينظر: المدارس النحوية، الحديثي: 139، وينظر: الشواهد والاستشهاد، النايلة: 211،وما بعدها.

(4) الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه، محمد إبراهيم عبادة، (أطروحة دكتوراه بكلية دار العلوم، القاهرة، رقم «122» عام 1977م): 106.

(5) المدارس النحوية: الحديثي: 109.

(6) ينظر: الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه :108.

ثانيهم: المبرد(210هـ)

وأما المبرد فهو مثالًا آخر لكبار النحاة المقدَين الذين عرفتهم الحقبة الأولى بعد الخليل وسيبويه، وما قدمه من إنجازات للتراث النحوي وخاصة كتابه المقتضب الذي يعد من اقرب الكتب إلى كتاب سيبويه.

فكان الشاهد القرآني مقدمًا عنده ذا مكانة عالية فاقت نسبة استشهاده بالشاهد القرآني على ما في كتاب سيبويه، تقول الدكتورة خديجة: ((أردنا إن نستقري مقدار السهم الذي حازه الشاهد القرآني فإننا نجد الكثير من الدلائل التي تنبئ عن تملكه الحظ الأوفى بين شواهده فالطابع الغالب على منهج أبي العباس هو أن يقف الشاهد القرآني متفردًا في الاستدلال على مسائله النحوية))[1].

وأما الشواهد الشعرية بمقابل الشواهد القرآنية فلم يختلف المقتضب عن الكتاب في كثرتها، وهذا لا يقلل من شأن الشاهد القرآني أو يجعل منه ثانويًا في الاستشهاد في كتب العربية وخاصة النحوية.

ولقد اعتنى النحاة الأوائل بالشاهد الشعري؛ لأسباب[2]جعلت هذا الأمر سائدًا في كتبهم دون المساس بمكانة الشاهد القرآني[3].

يقول الدكتور احمد ماهر: ((نحن نرى أن الشواهد الشعرية قد احتلت مكانها في كتب النحو لصيرورتها وإذاعتها بين الناس، تلك الصيرورة التي وقف الشاعر حيالها حائرًا لقول منه مضى فهو لا يستطيع إعادته إلى نفسه بعد أن تناوله الرواة، إذ كان الشعر علم قوم ولم يكن لهم علم اصح منه))[4].

إنَّ مما فسح المجالَ أمام الشاهد القرآني للتقدم والريادة زيادة على ما هو عليه من علو المكانة ورفعة المنزلة وأنه لا يدخله اللحن، الابتعاد عن الاستشهاد بشعر الشعراء المخالطين للأعاجم (المُولدين).

فقد وضع النحاة حدودًا لقبول الشاهد في تقعيدهم لقواعد العربية وبناء أصولها، ومن تلك الحدود الحد الزمني.

ثالثهم: ابن السراج (316هـ)

وإذا انتقلنا إلى دعامة أخرى من دعامات العربية وأوائل من صنف في العلل وهو (ابن السرّاج) وجدناه في كتابه (الأصول) يستشهد بالقرآن الكريم وقراءاته أولًا، ثم الشعر الجاهلي والإسلامي والمخضرم، ثم الحديث فالأمثال[5].

فهو يقدم الشاهد القرآني إن وجد على غيره فلا يخلو موضع من كتابه دون أن يستشهد بأية قرآنية يؤيد بها رأياً أو يعارض غيره، أو ليثبت رأيه في بعض المسائل النحوية واللغوية.[6]

رابعهم: ابن مالك (672هـ)

أما مجدد النحو بعد سيبويه فـ(ابن مالك) إذا تأملنا تراثه النحوي وجدناه قد اعتمد فيه اعتمادًا كبيرًا على الشاهد القرآني في الاستدلال على القواعد النحوية وفي إثبات آرائه وردّ المخالفين، ويتخذ من الشاهد القرآني دليلا قطعيًا لا رادّ ولا منافي له، فالقرآن الكريم وقراءاته مصدره الأول[7].

---

(1) ينظر: المدارس النحوية، الحديثي:131.

(2) ينظر: الضرورة الشعرية دراسة لغوية ونقدية، عبد الوهاب محمد العدواني: 93-92.

(3) ينظر: الرواية والاستشهاد باللغة، د.محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة ، 1987م: 126.

(4) الشواهد النحوية، احمد ماهر: 37.

(5) ينظر: ابن السراج في كتابه الاصول (رسالة ماجستير). حامد فرحان ، جامعة بغداد، 1990م: 77.

(6) ينظر: المصدر السابق : 77 .

(7) ينظر: شرح الكافية الشافية، ابن مالك: 1/179- 180،186،192 وغيرها مواطن كثيرة.

وبعد هذه الوقفة مع عظماء العربية وبناة أصولها نجد تفوقًا آخر للشاهد القرآني، فبعد الشعراء المولدين جاءت ضرورة الشعر لتتيح للشاعر الخروج على القواعد النحوية المألوفة في صرف ما لا ينصرف، وحذف ما حقه الإثبات وإعراب ما حقه البناء وغير ذلك.

وهذا ما لا يرتضيه الأصل ولا القياس في قواعد العربية فلا يمكن الاعتماد في بناء تلك القواعد على شواهد تحكمها الضرورة، ولدينا خير منها كم هائل من شواهد قرآنية، لا يرتقي إليها الشك ولا تحكمها الضرورة.

ثم إنّ توثيق القرآن الكريم المنضبط وعلوّه في الفصاحة تجعله أنفع مِنْ غيره استشهادًا واستدلالًا ((فبعد أن كان النحاة يلجأون إلى التأويل والتقدير فيما لا يطابق قواعدهم منها، فقد وجدنا في العصور المتأخرة من ينص على جواز الاحتجاج في العربية بكل ما ذكر أنه مقروء به في آية قراءة متواترة أو أحادية أو شاذة))[1].

وهذا التوثيق المطلق لنص القرآن الكريم الذي (لا يأتيه الباطل مِنْ بين يديه ولا مِنْ خلفه) يقابله توثيق مشوب غالباً بالخلط والتشكيك في غيره مِنْ النصوص لا سيما الشعرية منها.

((فنراهم ينسبون البيت إلى أكثر من واحد ولربما وصل العدد إلى ثلاثة أو أربعة، مما يقلل من جدوى الشاهد الشعري في الاحتجاج ويوهي من قوته في الاستدلال النحوي))[2].

فقضية النحل والانتحال التي أصيب بها الأدب العربي أدت بالشعر إلى ضعف قوته في الاستشهاد.

فعند قراءة كتب النحو نجد أن عددًا من الأبيات غير معرّف بقائلها مصدرة بكلمات منها: (وقوله، وقول بعضهم، ومنه، وقال رجل من طي أو تميم أو أسد، أو قال راجز[3] وغيرها.

وفي أبيات أخرى قد نجد العكس، فيذكر القائل والمناسبة التي قيل فيها البيت أو القصيدة).

هذه المسائل التي سبق ذكرها جعلت النحاة المتأخرين يُعنَون بإيراد الشاهد القرآني بصورة لم تختلف كثيراً عن السابقين[4].

فابن هشام في كتبه اعتمد على شواهد القرآن لا على الشعر ولا غيره في بناء الكثير من الأحكام النحوية وترسيخها[5] فقد بلغت مبلغا لم تبلغه في كتاب آخر بحجمه.

وربما نجد الآية الواحدة يستشهد بها في مواطن كثيرة من الكتاب، ولذا نجد شواهده القرآنية في المغني قد قاربت ثلاثة آلاف شاهد والآية يتكرر ذكرها أحيانا في الصفحة الواحدة أكثر من مرة ولأكثر من موطن استشهاد[6].

---

(1) الضرورة الشعرية: 90-89، وينظر: الرواية والاستشهاد: 120 وما بعدها، والشواهد والاستشهاد :137 .

(2) الشواهد القرآنية في النحو عند ابن هشام الأنصاري، محمد سامي أحمد أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية التربية (ابن رشد)، قسم اللغة العربية،1998م.: 17.

(3) ينظر: الضرورة الشعرية: 94.

(4) ينظر: أثر الشاهد القرآني في قواعد النحو العربي (استعمال أفعل التفضيل في غير بابه- أنموذجٌ) بحث مقدم من: أ. د عبدالرزاق عبدالرحمن أسعد السعدي، المؤتمر القرآني الدولي السنوي، في: جامعة ملايا في ماليزيا نيسان2014م: 8.

(5) ينظر: الشواهد القرآنية في النحو عند ابن هشام (أطروحة) : 66.

(6) ينظر: المصدر السابق: 33، وللتعرف على نسبة الشاهد القرآني الى الشاهد الشعري في عدد من كتب النحو، ينظر ابن مالك النحوي في شرح الكافية الشافية: 159، فقد ذكر هذه النسبة في قسم من كتب النحو ولعصور مختلفة بدءا بكتاب سيبويه.

أما ابن عُصفور فعلى الرغم من قلة الشواهد القرآنية في مؤلفاته بالنسبة لمن سبقه من النحاة أمثال سيبويه والمبرد وابن السراج ومن جاء من بعده أو عاصره أمثال ابن مالك وابن هشام ، فقد بلغت شواهده القرآنية في كتاب شرح جمل الزجاجي الذي هو موضع دراستنا (382) شاهدًا وبلغت في كتابه المقرب (76)[1] شاهداً.

لكننا نرى للشاهد القرآني مكانًا واضحًا في ترسيخ القواعد النحوية واثبات الأدلة والحجج والبراهين، إذن فعلم النحو اعتمد في بناء قواعده على القرآن الكريم، وهو ما يمثل اللغة النقية العالية، وهي (تختلف اختلافًا غير يسير عن لغة الشعر من حيث هي أثر لغوي وصورة فذة لا يدانيها أثر لغوي في العربية على الإطلاق)[2].

المبحث الثاني
منهج ابن عُصفور في الاستشهاد القرآني

ضمّ كتاب شرح جمل الزجاجي بين دفتيه عدداً من الشواهد القرآنية التي استعملها ابن عُصفور في الشرح كما أنّه ضمّ عددًا كبيرًا من الشواهد الشعرية والأمثلة النحوية المصنوعة، غير أن ابن عصفور لم يكثر فيه من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف وكلام العرب.

ولا بُد لنا أن نوضح العلاقة بين الشواهد القرآنية وبقية الشواهد بأنواعها مِنْ خلال إحصائية لشواهد شرح جمل الزجاجي وموازنتها بالشواهد الأخرى بعضها ببعض دليلًا على أن الشاهد القرآني قد استقر على عرش الاستشهاد النحوي ويتضح لنا ذلك من خلال الإحصائية الآتية:

1. استعمل الشاهد القرآني في (456) ست وخمسين وأربعمائة مسألة.
2. تفرد الشاهد القرآني في (81) إحدى وثمانين مسألة.
3. المسائل التي ساق فيها أكثر من شاهد قرآني مع شواهد أخرى (43) ثلاث وأربعون مسألة.
4. المسائل التي ساق فيها أكثر من شاهد قرآني من دون شواهد أخرى: (26) ست وعشرون مسألة.
5. ذكر القراءات القرآنية في : (40) أربعين مسألة.
6. الشواهد القرآنية التي اقترنت بالحديث النبوي الشريف: (8) ثمان مسائل.
7. الشواهد الشعرية التي اقترنت بالشاهد القرآني (130) ثلاثون ومائة مسألة.
8. الشواهد الشعرية التي سبقت الشاهد القرآني (31) إحدى وثلاثون مسألة.
9. الشواهد القرآنية التي اقترنت مع كلام العرب وأمثالهم (6)ست مسائل.
10. اقترنت الشواهد القرآنية مع الشواهد النحوية (الأمثلة المصنوعة)، (75) خمس وسبعون مسألة.
11. الشواهد القرآنية التي تكررت في أكثر من مسألة (16) ست عشرة مسألة.

تفرد الشاهد القرآني :

يتبين من خلال هذه الإحصائية إنّ عدد مواضع الشواهد القرآنية التي تفرد بها الشاهد القرآني : بلغ واحداً وثمانين موضعاً، وان كانت المواضع التي انفرد فيها الشاهد القرآني أقل نسبة مِنْ المواضع التي اجتمع فيها الشاهد القرآني مع غيره مِنْ الشواهد الشعرية والنثرية الأخرى .ومن

(1) المقرب، ابن عُصفور:573-570.
(2) العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، يوهان فك :17.

تلك المواضع:

1. ما ذكره في جواز حذف الضمير العائد على الموصول إن كان في صلة (أي) على كل حال: قال تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً﴾[1]، والتقدير: أيهم هو اشد.[2]

2. ما ذكره في كلامه على اجتماع المصدر وظرف الزمان والمكان والمجرور للفعل المبني للمجهول ولم يكن له مفعول به ظاهر فأنت بالخيار في إقامة أيها شئت، إلا إن إقامة المصدر إذا كان مختصا في اللفظ أولى من إقامة الظرف والمجرور،[3] كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[4]، فأقام المصدر وهو نفخة ولو جاء على إقامة المجرور لجاز فكنت تنصب (نفخة).

3. ومما استشهد به ما ذكره في معرض كلامه على تذكير (بدر)[5]، في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ﴾[6] فصرفه.

4. ومما استشهد به على جواز الاستثناء من المستثنى[7] قوله تعالى: ﴿إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ * إِلَّا امْرَأَتَهُ﴾[8] فاستثنى آل لوط من المجرمين واستثنى المرأة من آل لوط.

5. ومما استشهد به على زيادة (ما) للتأكيد[9]، قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾[10]؛ لأن المعنى فبرحمة من الله.

(1) سورة مريم الآية: 96.
(2) ينظر: شرح الجمل، الزجاجي: 183/ 1.
(3) ينظر: شرح الجمل، الزجاجي: 539/ 1.
(4) سورة الحاقة الآية: 13.
(5) شرح الجمل، الزجاجي: 237/ 2.
(6) سورة آل عمران الآية: 123.
(7) ينظر: شرح الجمل، الزجاجي: 258/ 2.
(8) سورة الحجر الآيتان: 59، 60.
(9) ينظر: شرح الجمل، الزجاجي: 457/ 2.
(10) سورة آل عمران الآية: 159

6. ومما استشهد به على جواز حذف المبتدأ للعلم به[11] قوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[12]، والتقدير: أمري صبر جميل أو شأني صبر جميل.

اجتماع الشاهد القرآني مع غيره من الشواهد:

كانت المصادر التي اعتمد عليها النحاة في استقاء شواهدهم النحوية هي القران الكريم، والحديث النبوي الشريف، ومن الشعر العربي، وما وثقه العلماء من النثر.[13]

ويعد الشعر العربي هو الأكثر فيما يخص الاستشهاد به في كتب النحو والذي جعله يتبوأ هذه المرتبة عند النحاة المنزلة العظيمة التي شغلها الشعر في نفوس العرب في الجاهلية والإسلام.[14]

وقد تمكن ابن عُصفور من الإلمام بهذه الشواهد جميعا، وكثيرا ما نراه يجمع بين هذه الشواهد المختلفة في استدلالاته على الأحكام النحوية التي زخر بها كتابه (شرح جمل الزجاجي).

فهناك مواضع جاء فيها الشاهد القرآني متصدرًا مقارنة بغيره من الشواهد النحوية الأخرى، كالحديث النبوي الشريف الذي يعد أفصح كلام بعد القرآن الكريم؛ لأنه كلام أفضل البشر[15]، وان اختلف النحاة في الاستشهاد به وقد أجازه بعض المتأخرين في إثباته بالمعنى.

ومن مواضع اجتماع الشاهد القرآني مع غيره من الشواهد النحوية الأخرى اجتماعه مع الشعر العربي فقد أكثر ابن عُصفور من الاستشهاد

(11) ينظر: شرح الجمل، الزجاجي: 510/ 2.
(12) سورة يوسف الآية: 18.
(13) ينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو: 20.
(14) ينظر: المصدر السابق: 31 – 32.
(15) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي: 75.

بالشعر العربي وكثيرا ما جاء مجتمعا مع الشاهد القرآني، فترى الشاهد القرآني تارة يتقدم على الشاهد الشعري وتارة تراه يتأخر عنه.

فضلًا عن أقوال العرب الفصحاء النثرية ، فقد استشهد ابن عُصفور بالأقوال والأمثال من كلام العرب والتي جاءت مجتمعة مع الشاهد القرآني .

ولا بد أن اذكر الأمثلة الإنشائية المصنوعة والتي جاءت مبثوثة بشكل كبير في كتاب ابن عُصفور (شرح جمل الزجاجي).

وسنفصل القول عن اجتماع الشاهد القرآني في كتاب (شرح جمل الزجاجي) مع غيره من الشواهد النحوية الأخرى كل على حدة .

أولها : اجتماع الشاهد القرآني مع الحديث النبوي الشريف .

لقد جاءت شواهد ابن عُصفور من الحديث النبوي الشريف في كتابه (شرح جمل الزجاجي) قليلة بالقياس إلى الشواهد الأخرى فقد استشهد به في كتابه بثمانية مواضع فقط مجتمعة مع الشاهد القرآني من ذلك قوله : في باب الإعراب:

((الإعراب في اللغة: الإبانة عن المعنى، يُقال: أعربَ الرجل عن حاجته إذا أبان عنها))[1]، ومنه قول النبي عليه الصلاة والسلام: (والثيب تعرب عن نفسها)[2]، أي: بين، ويكون بمعنى التحسين ومنه قوله تعالى: ﴿عُرُباً أَتْرَاباً﴾[3]، أي: حسانًا واستدلاله على مجيء الفعلين (ظل وبات) بمعنى (صار)[4].

وبقوله تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدّاً وَهُوَ كَظِيمٌ)[5]، أي : صار وجهه مسودًا، وقوله عليه الصلاة والسلام: (فإنّ أحدكم لا يدري أين باتت يده)[6]، أي : صارت يده.

ومنه استدلاله في باب نعم وبئس على جواز حذف الاسم الممدوح لفهم المعنى[7]، بقوله تعالى : ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾[8]، تقديره : نعم العبد أيوب، فحذف أيوب لفهم المعنى ، وقوله عليه الصلاة والسلام : (مَن توضّأ يوم الجمعة فبها ونعمت ومن أغتسل فالغسل أفضل)[9]، فقوله : فبها، أي : فبالرخصة أخذ وقوله: ونعمت أي: نعمت رخصة الوضوء، فقد حذف التمييز وهو(رخصة) واسم الممدوح وهو الوضوء لفهم المعنى.

وكذلك ما جاء في كلامه عن (أفعل) إن كان مضافًا فإنّ فيه وجهين: أحدها: أن يكون مفردًا على كل حال.

والآخر: أن يُثَّنى ويجمع ، ويكون تكسيره على وزن (أفاعل)[10]، والكلام هنا على أحوال اسم التفضيل وعليه قوله تعالى : ﴿أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾[11]، وقد جاءت اللغتان في قوله عليه الصلاة والسلام: (ألا أنبئكم بأحبكم إليّ وأقربكم مني مجلساً يوم القيامة، أحاسنكم أخلاقاً، الموطؤون أكنافاً الذين يألفون ويؤلفون)[12] ، وقد ورد الحديث برواية أخرى (أحسنكم أخلاقا) ويمثل الوزن الأول (أفعل).

(1) ينظر: شرح الجمل، الزجاجي: 102/ 1.
(2) مسند الامام احمد بن حنبل: 192/ 4.
(3) سورة الواقعة الآية : 37.
(4) ينظر: شرح الجمل، الزجاجي: 417/ 1.
(5) سورة النحل الآية: 58 .
(6) صحيح البخاري: 72/ 1.
(7) ينظر: شرح الجمل، الزجاجي: 602/ 1.
(8) سورة ص الآية : 44.
(9) سنن الترمذي (أبواب الجمعة) : 282/ 2، وسنن النسائي : 205/ 1 .
(10) ينظر: شرح الجمل، الزجاجي: 540/ 2.
(11) سورة الأنعام الآية : 123 .
(12) الفائق في غريب الحديث، الزمخشري: 169/ 3.

ثانيها : اجتماع الشاهد القرآني والشاهد الشعري .

لقد أكثر ابن عُصفور كسابقيه من النحاة من الاستشهاد بالشعر العربي وجاء استشهاده بالشعر العربي في كتابه (شرح جمل الزجاجي) مجتمعًا مع الشاهد القرآني في مواضع كثيرة.

منها ما جاء في معرض كلامه على أسماء الإشارة حيث أجاز الكوفيون فيها كلها أن تستعمل موصولات[1]، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾[2]، فقوله: (بِيَمِينِكَ) من صلة (تلك) كأنه قال: وما التي بيمينك ؟

واستدلوا أيضا بقول الشاعر:

عدس ما لعبّادٍ عليكِ إمارةٌ

نجوتِ وهذا تَحملينَ طليق[3]

فقالوا: (تحملين) من صلة هذا، والتقدير عندهم : فالذي تحملين طليق[4].

قال الفراء: (العرب قد تذهب بـ(ذا) و(هذا) إلى معنى الذي، فيقولون: من ذا يقول ذلك، في معنى: من الذي يقول.

وقال يزيد بن مفرغ: عدس ما لعباد، كأنه قال: والذي تحملين طليق)[5].

وأما البصريون فقد ذهبوا إلى عدم جواز ذلك؛ لأنّ الأصل في (هذا) وما أشبهه من أسماء الإشارة أن يكون دالاً على الإشارة، و(الذي) وسائر الموصلات ليست في معناها[6].

وهذا ما ذهب إليه ابن عُصفور[7]؛ لأن (تلك) معناها الإشارة وليست بمعنى (التي)، والتقدير فيه: أي شيء هذه بيمينك، والجار والمجرور في قوله: (بيمينك) في موضع نصب على الحال كأنه قال: أي: شيء هذه كائنة بيمينك.

وأما قول الشاعر : ... وهذا تحملين طليق.

فلا حجة فيه أيضا؛ لأن (تحملين) في موضع الحال، كأنه قال: وهذا محمولا طليق[8].

ومما جاء أيضًا في اجتماع الشاهد القرآني مع الشاهد الشعري ما استشهد به عن منع (سبأ) من الصرف[9]، في قوله تعالى في قراءة من قرأ(لسبأ)[10] بفتح الهمزة وقول الشاعر[11]:

من سبأ الحاضرين إذ

يبنون من دون سيله العَرِما[12]

ومما استشهد به ما جاء في معرض كلامه على حروف الجر بزعم بعض النحويين أن (في) تأتي بمعنى (على)[13].

واستدل على ذلك بقوله تعالى : ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ

---

(1) ينظر: شرح الجمل، الزجاجي: 168/ 1.
(2) سورة طه الآية : 17.
(3) هذا البيت لزيد بن مفرغ الحميري، وهو من شواهد الانباري في الإنصاف (رقم 443)، وابن هشام في المغني (رقم 715).
(4) تمهيد القواعد، ناظر الجيش، 3546/ 7.
(5) ينظر: معاني القرآن، الفراء: 151/ 2.
(6) ينظر: الإنصاف، الانباري: 718/ 2.
(7) ينظر: شرح الجمل، الزجاجي: 169/ 1.
(8) ينظر: الإنصاف، الأنباري: 721/ 2 .
(9) ينظر: شرح الجمل، الزجاجي: 236/ 2.
(10) سبأ: 15، وبها قرأ أبو عمرو والبزي، ينظر: إتحاف فضلاء البشر، احمد بن عبد الغني الشهير بالبنا: 384/ 2.
(11) البيت لامية بن ابي الصلت، ينظر: الكتاب، سيبويه: 28/ 2، والديوان: 190.
(12) العَرِم : جمع عرمه وهي بناء عبس الماء ، ينظر: القاموس المحيط للفيروزآبادي: مادة(عرام): 1136.
(13) منهم ابن قتيبة وابن جني وابن سيدة، وينظر: شرح الجمل، الزجاجي: 511/ 1 .

فِى جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[1] أي : على جذوع النخل.

وكذلك قول عنترة :

بطلٍ كأنَّ ثيابه في سَرحةٍ

يحذى نِعال السّبتِ ليس بتوأمِ[2]

أي : على سرحةٍ.

وقد ردّ ابن عُصفور على ذلك بقوله : (ولا حجة لهم في ذلك لأن الجذوع قد صارت لهم بمعنى المكان لاستقرارهم فيها ، وكذلك أيضا السرحة بمنزلة المكان لاستقرار الثياب فيها)[3].

ومما استشهد به ما جاء في باب ما يحمل من العدد على اللفظ لا على المعنى قوله : ((والمعتبر من أسماء الجموع لفظها، فما كان منها لمن يعقل فحكمه حكم المذكر، لأن الإخبار عنه إخبار المذكر، قال تعالى : ﴿وَكَانَ فِى الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ﴾[4]، فعلى هذا القول، ثلاثة قوم.

وما كان منها لما لا يعقل فحكمه حكم المؤنث؛ لأن الإخبار عنه إخبار المؤنث فتقول: عندي ثلاث إبل وثلاث ذودٍ))[5] .

ومنه قول الشاعر :

ثلاثةُ أنفسٍ وثلاثُ ذودٍ

لقد جار الزمانُ على عيالي[6]

ثالثها : اجتماع الشاهد القرآني وكلام العرب .

كان ابن عُصفور يستشهد بأقوال فصحاء العرب النثرية وامثالهم إلى جانب الشاهد القرآني التي تعود في زمنها إلى العصر الجاهلي الذي كان العرب فيه قمة في الفصاحة التي امتدت إلى عصر صدر الإسلام فضلا إلى ثبات صيغة المثل ، لذا كانت الأمثال محل استشهاد النحويين واللغويين لجريانها غالبا على الأصل اللغوي ولما تحمل من ظواهر لغوية ونحوية، وان كانت استشهاداتهم بها قليلة[7].

ومن أمثلة اجتماع الشاهد القرآني مع الشاهد النثري من كلام العرب استدلال ابن عُصفور على جواز حذف حرف العطف والمعطوف إذا فهم المعنى كقوله تعالى : ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾[8]، والتقدير: تقيكم الحر والبرد، فحذف البرد لفهم المعنى، ألا ترى أنه معلوم أنها تقي البرد كما تقي الحر[9]، ومن كلام العرب: راكب الناقة طليحان.

أي : معيبان، والتقدير: راكب الناقة والناقة طليحان، فحذف و(الناقة) لفهم المعنى.

رابعاً: اجتماع الشاهد القرآني والأمثلة المصنوعة:

لا يخلو كتاب (شرح جمل الزجاجي) من الأمثلة الإنشائية المصنوعة من قبل النحاة كسابقة من الكتب النحوية الأخرى فقد انتشرت فيه بشكل كبير ، فهو لا يكاد يستغني عن الأمثلة الإنشائية التي صنعها النحاة لتوضيح قواعد النحو بُغية تقريبها إلى أذهان المتعلمين ، وهي لا تمثل شواهد قائمة برأسها لأنها من صنع النحاة وقد وضعوها بالقياس على سنن العرب في كلامهم وهي في

(1) سورة طه الآية: 71.
(2) السرحة: الشجرة العظيمة، ينظر: خزانة الأدب، البغدادي:145/ 4، وشرح الديوان، التبريزي: 177.
(3) شرح الجمل، الزجاجي: 512/ 1.
(4) سورة النمل الآية : 48.
(5) شرح الجمل، الزجاجي: 43/ 2.
(6) ينسب للحطيئة وراوية الديوان : نحن ثلاثة وثلاث ذود ، ويريد بالثلاثة نفسه وامرأته وابنته، والذود من الابل ما بين الثلاث إلى العشر، خزانة الأدب، للبغدادي: 367/ 7 ، والديوان : 395 .
(7) ينظر: المزهر، السيوطي: 228/ 1 .
(8) سورة النحل الآية : 81 .
(9) ينظر: شرح الجمل، الزجاجي: 250/ 1 .

اغلب كتب النحو تأتي على غرار الشاهد القرآني والشعري وما يبنى على شاكلته.

ومما استشهد به من ذلك ما جاء أن السكون تكون علامة للجزم فيما رفع بالضمة الظاهرة نحو: (يقوم ويقعد) تقول: (لم يقم ولم يقعد)، فتجزم الفعل إذا دخل عليه جازم أو عطف على مجزوم أو كان بدلاً من مجزوم[1]، وقد اجتمع في قوله تعالى: ﴿ومن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَاناً﴾[2].

واستشهد بقوله تعالى: (مَنْ ذَا الَّذِى يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً﴾[3]، على إن (ذا) إذا كانت مع من الاستفهامية وأريد بها معنى (الذي) أو (التي) تقع على من يعقل من المذكر والمؤنث نحو قولك: من ذا عندك ؟ أي: من الذي عندك أو التي عندك.[4]

واستشهد في باب البدل على أن بدل الاشتمال هو أن تبدل اسماً من اسم بشرط أن يكون الأول مشتملا على الثاني، أي: يذكر الأول فيجوز الاكتفاء به عن الثاني، وذلك نحو : «سُرِقَ عبدالله ثوبُه أو فرسُه»؛ لأنه قد يجوز أن تقول: سُرق عبدالله، وأنت تعني الثوب أو الفرس، ومن هذا قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ * النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾[5]، فالنار بدل الأخدود؛ لأنه يجوز أن تقول: قتل أصحاب الأخدود وأنت تعني النار.

وعلى هذا يجوز: أعجبني عبدالله حسنُه، لأنه قد يجوز أن تقول: أعجبني عبدالله وأنت تعني الحسن.[6]

ومما استشهد به مِنْ الأمثلة المصنوعة قوله: إن الضمير إن كان مخفوضا لم يخلُ ان يكون خفضه بإضافة اسم إليه أو بحرف جر.

فان كان مخفوضاً بإضافة اسم إليه لم يجز حذفه نحو: زيد أبوه قائم.

وان كان مخفوضًا بحرف جر لم يخل حذفه من أن يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه أو لا يؤدي إلى ذلك، فان لم يؤد إلى ذلك جاز نحو قولك: السمن منوان بدرهم، تريد منوان منه بدرهم، فحذفت (منه) لفهم المعنى.[7]

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ طَغَى * وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا * فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى﴾[8]، فقوله تعالى: فان الجحيم هي المأوى، في موضع خبر من (طغى) والضمير محذوف تقديره: فان الجحيم هي المأوى له.

وإن أدى ذلك إلى تهيئة العامل وقطعه عنه لم يجز ذلك نحو: زيد مررت به، لا يجوز أن تقول: زيد مررت؛ لأن ذلك يؤدي إلى تهيئة مررت إلى العمل في زيد وقطعه عنه .[9]

(1) ينظر: شرح الجمل، الزجاجي: 1/ 119 .
(2) سورة الفرقان الآية: 68 69- .
(3) سورة البقرة الآية: 245 .
(4) ينظر: شرح الجمل، الزجاجي: 1/ 178.
(5) سورة البروج الآية : 6-5 .
(6) ينظر: شرح الجمل، الزجاجي: 282، وشرح ابن عقيل: 2/ 249 .
(7) ينظر: المصدر السابق: 1/ 350 .
(8) سورة النازعات الآيات: 39-38-37 .
(9) ينظر: شرح الجمل، الزجاجي: 1/ 351 .

المبحث الثالث
السمات العامة في منهج الاستشهاد القرآني عند ابن عُصفور

من خلال الاطلاع على منهج ابن عُصفور واستقراء الشواهد في شرحه لجمل الزجاجي اتضحت في منهجه عدة سمات مميزة وهي:

أولاً: كيفية تقديم الشاهد القرآني في منهج ابن عُصفور:

عندما نقف عند مؤلفات النحاة نجد أن شواهدها النحوية يغلب عليها الشاهد الشعري ويأتي نصيب الشاهد النثري بعده، ففي تلك المؤلفات (نجد الشواهد الشعرية الأكثر فآيات القرآن الكريم ثم الحديث النبوي الشريف وقليل من الأمثال والحكم ونبذ من كلام العرب)[1].

وما نراه عند ابن عُصفور أنه أظهر اهتمامه بإيراد الشواهد النحوية من القرآن الكريم والشعر العربي، ولا بد لكل نحوي من شاهد يستشهد به (ليسند قاعدته ويؤيد به وجهة نظره ويدعم به مذهبه في مسألة ما ولا سيما إذا كان فيها اختلاف في الآراء)[2].

أما الشواهد القرآنية فهي الأصل في الاستشهاد النحوي وقد أكثر ابن عُصفور من الاستشهاد بالآيات القرآنية يستشهد بها فيما أراد إثباته إلى ما ذهب إليه من آراء نحوية.

قد لا يختلف ابن عُصفور في أسلوب تقديم الشاهد القرآني عن سابقيه من النحاة إذ أنهم يتفقون على تقديمه في أثناء عرض المسائل النحوية وشرحها، فابن عُصفور لم يأتِ بجديد فكل ما جاء به قام به الذين سبقوه وكان أسلوب عرضه للشواهد يتسم بما يأتي:

1. يسوق الشاهد القرآني مسبوقا بعبارة تنبه عليه وتميزه، فيسبق الآيات القرآنية من مثل هذه العبارات: ((نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى﴾[3]))[4]، ((وكما قال تبارك وتعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾[5]))[6]، ((وجاء في كتاب الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾[7]))[8]، ((وبدليل قوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً﴾[9]))[10]، ((ونحو قوله: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾[11]))[12].

2. قد لا يأتي بنص الآية كاملا، ولكنه يعمد إلى موطن الشاهد في الآية ويترك الأجزاء الأخرى منها، مثال ذلك ما ذكره من كلامه عن علامات الإعراب فذكر أن النون تكون علامة لرفع الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير الاثنين أو ضمير جماعة المذكرين العاقلين أو ما جرى مجرى (هم)[13]، كقوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾[14]، وكذلك ما ذكره في جواز وقوع (مَنْ) على من لا

(1) الشواهد والاستشهاد في النحو: 29.
(2) المصدر السابق: 21.
(3) سورة البقرة الآية: 135.
(4) شرح الجمل، الزجاجي: 234/ 1.
(5) سورة الأعراف الآية: 4.
(6) شرح الجمل، الزجاجي: 69/ 2.
(7) سورة الأنفال الآية: 32.
(8) شرح الجمل، الزجاجي: 107/ 2.
(9) سورة الإسراء الآية: 76.
(10) شرح الجمل، الزجاجي: 178/ 2.
(11) سورة الفرقان الآية: 69-68.
(12) شرح الجمل، الزجاجي: 203/ 2.
(13) شرح الجمل، الزجاجي: 116/ 1.
(14) سورة يس الآية: 40.

يعقل[1] كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾[2]، وكذلك ما ذكره في عدم جواز التعجب من الله تعالى فان ذُكر فبالنظر إلى المخاطب وذلك[3] نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[4]، وقوله: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾[5]، وكذلك ما ذكره في صرف (حنين) في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ﴾[6]، وكذل ما ذكره في تذكير (الرأس) في قوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً﴾[7].

3. قد يسوق الآية كاملة عند الاستشهاد بها، من ذلك ما ذكره في حذف الضمير العائد على الموصول إذا كان في صلة (أيّ) نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً﴾[8]، وكذلك ما ذكره في حمل (ذاك) في الإشارة إلى المصدر كقوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾[9]، أي: صبره.

4. قد يستشهد بأكثر مِنْ آية في إثبات حكم مسألة، فقد استشهد لتأكيد الضمير المنفصل للمستتر بقوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[10]، وقوله تعالى: ﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلا﴾[11].

ثانياً : الاهتمام بالمعنى :

إن إظهار وظيفة النحو مرتبطة بين الإعراب والمعنى للألفاظ في السياق الكلامي، ولا بد أن يكون التطابق بين الإعراب والمعنى واضحًا؛ لأنه هو الذي يرجح صحة المعنى وقبوله ، ذلك ما أكده المبرد بقوله : ((كل ما صلح به المعنى فهو جيد وكل ما فسد به المعنى فمردود))[12].

وقال ابن جني في خصائصه : (الإعراب إبانة عن المعاني بالألفاظ)[13] ، والإعراب في اللغة : الإبانة عما في النفس والكشف عنه.[14] ذلك أن الإعراب يبين المعاني ويكشف عنها ولولاه لكان الكلام مبهما غير مفهوم ولا معلوم فقولك : (ما أحسن خالد) يحتمل معاني عدة ولا يتضح المعنى المقصود ألاّ بالإعراب ، فان قلت : (ما أحسنَ خالدٌ) كنت نافيًا، وإن قلت: (ما أحسنَ خالداً) كنت متعجباً، وإن قلت: (ما أحسنُ خالدٍ) كنت مستفهما.[15]

فلا يخفى ما للمعاني من أثر واضح في توجيه الوظائف النحوية للألفاظ في سياق الكلام وإظهارها، وعليه يعّول في توجيه الإعراب كثيراً.

مما يلزم المعرب أن يفهم معنى ما هو بصدد إعرابه سواءٌ أكان مفرداً أم مركباً.

---

(1) شرح الجمل، الزجاجي:175/ 1 .
(2) سورة النور الآية: 45.
(3) شرح الجمل، الزجاجي: 576/ 1 .
(4) سورة مريم الآية : 38.
(5) سورة البقرة الآية : 175.
(6) سورة التوبة الآية : 5 ، ينظر: شرح الجمل، الزجاجي: 239/ 2 .
(7) سورة مريم الآية : 4 ، ينظر: شرح الجمل، الزجاجي: 387/ 2 .
(8) سورة مريم الآية : 69، ينظر: شرح الجمل، الزجاجي: 107/ 1 .
(9) سورة الشورى الآية: 43 ، ينظر: شرح الجمل، الزجاجي: 319/ 1 .
(10) سورة البقرة الآية: 35 .
(11) سورة المائدة الآية: 24، ينظر: شرح الجمل، الزجاجي: 505/ 2 .
(12) المقتضب، المبرد: 311/ 4.
(13) الخصائص، ابن جني: 284-283/ 1 .
(14) ينظر: شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاستربادي: 24/ 1 ، وينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: 72/ 1.
(15) ينظر: الجملة العربية والمعنى، فاضل السامرائي : 31-30 .

ومن الارتباط القائم بين الإعراب والمعنى يظهر الاختلاف أحيانا، فيكون الإعراب مغايراً للمعنى، ولعل هذا الاختلاف هو الذي يظهر الخلافات بين النحاة ولأجله يوجه الإعراب تبعا لاختلاف المعنى وتأويله. وكان لابن جني (392هـ)، اهتمام خاص بتقدير الإعراب وتفسير المعنى، إذ قال: ((ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، فإذا مّر بك شيء من هذا الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى قلب تفسير المعنى على ما هو عليه وصححت طريق الإعراب حتى لا يشذ شيء عليك))[1].

لذلك فإن النحاة فيما درسوه من الموضوعات النحوية لم يخرجوا عن مضمار المعنى؛ لأنه غايتهم التي يسعون إليها إذ تحروا معاني كل باب من أبواب المرفوعات وبحثوا في معاني كل باب في أبواب المنصوبات والمجرورات وفرقوا بين باب وآخر ووازنوا بعضها ببعض موضحين ما تشابه منها وما اختلف ، سعيا وراء تحديد الحالة الإعرابية بدقة .

وابن عُصفور كبقية النحاة لم يحد عن هذا المسلك المهم وإنما هو من النحاة الذين برز عندهم الاهتمام بالمعنى، وسنذكر بعض الأمثلة التي كان للمعنى تأثيرا فيها عنده:

1. في قوله تعالى : ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾[2]، قال ابن عُصفور في كلامه عن الحال المؤكدة في هذه الآية[3]، ألا ترى إن المعنى: أرسلناك في حال أنك رسول فأكد بذكر الرسول، ورسول مصدر مؤكد بمعنى ذا رسالة وشهيدا تفسير وقيل: حال.[4]

2. وفي قوله تعالى : ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ﴾[5]، تحدث ابن عُصفور في باب المفعول المحمول على المعنى فقال في هذه الآية : انما المعنى : لتنوء بها العصبة لأن معنى (ناء) بكذا نهض به بثقل والمفاتيح لا تثقل بالعصبة وإنما العصبة تثقل بها.[6]

وقرئ (لينوء) بالياء على إعطاء المضاف حكم المضاف إليه.[7]

3. وفي قوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾[8]، قال ابن عُصفور في الحديث عن حروف الإيجاب إن (بلى) تختص بالإجابة على النفي وتفيد إبطاله مقرونًا بالاستفهام التقريري، أي: معنى الآية أنت ربنا[9].

وذكر القرطبي: في تفسير هذه الآية أنهم لو قالوا نعم كفروا[10]؛ لأن (نعم) لتقرير ما سبقها فيكون المعنى: لست ربنا، هو كفر وعورض بالمعنى العرفي فالمعنى أنت ربنا فلا كفر، وأجيب بأنه لم يتحقق حينئذٍ عرف فلم يبق إلا اعتبار معناها لغة.

ثالثاً : عنايته بالأوجه الإعرابية:

إن اللغة العربية تميزت من سائر اللغات بظاهرة الإعراب التي هي من أهم خصائصها (ولا يوجد

(1) الخصائص، ابن جني : 35/ 1 .
(2) سورة النساء الآية : 79 .
(3) شرح الجمل، الزجاجي: 326/ 1.
(4) ينظر: مشكل اعراب القران، مكي بن ابي طالب القيسي: 204/ 1، والتبيان في اعراب القران: 18/ 1 .
(5) سورة القصص الآية: 76 .
(6) ينظر: شرح الجمل، الزجاجي: 181/ 2.
(7) ينظر: تفسير البيضاوي: 199/ 2.
(8) سورة الاعراف الآية: 172 .
(9) ينظر: شرح الجمل، الزجاجي: 484/ 2 .
(10) ينظر: تفسير القرطبي: 12/ 2.

ذلك إلا في لغة العرب)[1]، فالكلمة الواحدة في آيات الذكر الحكم قد تتعدد أوجهها الإعرابية أحيانا نظرا لتعدد معانيها أو (بسبب اختلاف اللغات واختلاف العرب في كلامهم)[2]، وقد يكون ذلك للقراءات القرآنية وتعددها وقد عّرف النحاة الإعراب بعدة تعاريف منها: ((أنّه اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لفظا أو تقديرا))[3]، وذهب بعضهم إلى أنه الحركات ذاتها على أواخر الكلمات في الجمل مبينة عن معاني اللغة.[4]

وقد يظهر في إعراب القرآن الكريم تعدد الأوجه الإعرابية فهي تعزى إلى ((المرونة المتأتية من تقلب المعاني المحتملة عند العرب))[5]، فنحن نعرف أن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني وتكون فاعلة أو مفعولة ومضافا إليها ، ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني وتدل عليها ، ليتسع لهم في اللغة ما يردون من تقديم وتأخير عند الحاجة.[6]

إذن هي ((ظاهرة نحوية تستدعي التوقف عندها والاهتمام بها إذ إنها من أمارات المرونة والاتساع التي تتمتع بها اللغة العربية والحرية الفكرية التي يتمتع بها العقل العربي))[7].

فعلم النحو ما كان ليتسع بهذا الشكل لولا جهود علماء العربية في النقاش وتأييد الآراء أو دحضها ، والاحتجاج بما يساير آراءهم مما أدى إلى ازدحام الآراء وتعدد الأوجه (وبتعدد الأوجه تتعدد المعاني وبذلك يتيح النص فرصة للاجتهاد)[8]، وعلى هذا فالإعراب إنما دخل الكلام ليفرق بين المعاني من الفاعلية والمفعولية والإضافة.[8]

لذلك فقد اعتنى ابن عُصفور بإبانة الأوجه الإعرابية للنصوص القرآنية، وسنذكر أمثلة على ذلك ونتوخى فيها جانب الإيجاز:

1. قوله تعالى: ﴿أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾[9].

أشار ابن عُصفور إلى جواز تقديم معمول خبر ليس عليه .[10] فالظرف (يوم) معمول خبر ليس (مصروفا) وقد تقدم عليها، والمعمول لا يجوز تقديمه إلا حيث يجوز تقديم عامله، والتقدير فيه: «لا يصرف عنهم يوم يأتيهم»، وهذا يدل على جواز تقديم خبر ليس عليها، ألا ترى أن (يوم يأتيهم) منصوب بخبر ليس الذي هو (مصروفا) وقد تقدم عليه وتقديم المعمول وإذن بتقديم العامل فتقديم (يوم) يؤذن بتقديم (مصروفا) وبهذا ثبت أن تقديم خبر ليس جائز كما يجوز تقديم اسمها بلا خلاف.[11]

(1) مقدمة ابن خلدون، ابن خلدون: 454.
(2) منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، محمد كاظم البكاء: 226.
(3) في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي: 66 .
(4) ينظر: الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي: 91..
(5) تعدد الأوجه الإعرابية في إعراب القرآن الكريم، محمد سامي احمد (رسالة ماجستير)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1992م: 11.
(6) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي: 107/ 1.
(7) الشواهد القرآنية في شرح الرضي على الكافية، غسان ناجي الشجيري (رسالة ماجستير) كلية التربية، جامعة الانبار، 1997م : 22.
(8) العلامة الإعرابية في الجملة، محمد حماسة عبد اللطيف: 298.
(8) ينظر: مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العكبري: 93.
(9) سورة هود الآية: 8.
(10) ينظر : شرح الجمل، الزجاجي: 389-388/ 1.
(11) الذين يجيزونه هم: سيبويه والفارسي وابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عُصفور، ونسب القول به للجمهور، ينظر: الإنصاف، الانباري:162/ 1، وشرح الألفية، ابن الناظم:53.

ويجوز أن يكون (يوم) مبنيا على الفتح لإضافته إلى الفعل، وفي محل رفع على انه مبتدأ، فأخبر عنه بـ(ليس مصروفا عنهم)، ويجوز أن يكون ظرفا لـ(ليس) باعتبار ما فيها من معنى النفي.

ويجوز أن يكون منصوبًا بفعل مضمر يدل عليه (ليس مصروفا عنهم) أي: يلازمهم العذاب يوم يأتيهم ، واسم (ليس) مضمر فيها وتقديم معمول المعمول يدل على فعلية (ليس)، وادعى الكوفيون أنه حرف.[1]

2. قوله تعالى : ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلالُهَا﴾[2]:

يرى ابن عُصفور أن اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد على أداة نفي أو استفهام، أو يقع خبرًا لذي خبر، أو صفة لموصوف، أو حالًا لذي حال أو يقع مفعولا ثانيا لظننت وأخواتها ، لأنه إذا اعتمد على شيء مما ذكر قوي فيه جانب الفعلية، خلافًا لأبي الحسن الأخفش[3]، فإنه يعمله وإن لم يعتمد[4]؛ لأنه في معنى فعل قد أشبهه فيجيز: ضاربٌ زيد عمراً، على أن يكون ضارب مبتدأ وزيد فاعل سد مسد الخبر .

ويستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلالُهَا﴾[5]، في قراءة من رفع (دَانِيَةً) لكن ابن عُصفور يخالف ذلك لاحتمال أن تكون (دَانِيَةُ) خبراً مقدماً وظلالها مبتدأ تقديره: ظلالها دانية عليهم .[6]

وقد ذكر الطبري ثلاثة أوجه لنصب (دَانِيَةً)، احدها: العطف على قوله: (متكئين فيها)، والثاني: العطف به على موضع قوله: (لا يرون فيها شمساً)، والثالث: نصبه على المدح وهذا ما ذكره الفراء.[7]

3. قوله تعالى : ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾[8]:

جاء في حديثه عن أحكام المستثنى بـ(الا) في كلام غير موجب، في قوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ)[9]، بالرفع على البدلية، وهو أظهر في قياس العوامل العربية، و(إلا قليلاً) بالنصب على التشبيه بالمفعول.[10]

الخاتمة

الحمد لله في البدء والختام والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الأنام وعلى اله وأصحابه أجمعين وبعد :

فبعد دراستي للشواهد القرآنية في كتاب شرح جمل الزجاجي لابن عُصفور ظهرت لي مِنْ خلال هذه الدراسة النتائج الآتية :

1. كان ابن عصفور يعتني بالجوانب التطبيقية التي تتعلق بالتمثيل النحوي بالشواهد القرآنية ، وهي الأهم في الاستشهاد النحوي .

2. كان ابن عصفور يقبل كل ما صح من

(1) ينظر: معاني القران واعرابه، الزجاج : 3/ 40، والإنصاف/ الانباري : 1/ 163، والتبيان في إعراب القران، العكبري: 1/ 531 ، والإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب: 2/ 88.

(2) سورة الإنسان الآية : 14.

(3) هو سعيد بن مسعدة المجاشعي (215هـ)، المعروف بالأخفش الأوسط، أخذ عن الخليل وسيبويه وكان أسن منه، ينظر: أخبار النحويين البصريين : 39 ، ومعجم الادباء: 3/ 1347.

(4) وافقه في ذلك الكوفيون وابن مالك ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك: 45.

(5) سورة الإنسان الآية: 14.

(6) ينظر: شرح الجمل، الزجاجي: 1/ 553.

(7) ينظر: تفسير الطبري، الطبري: 12/ 314.

(8) سورة النساء الآية: 66.

(9) وهي قراءة ابن عامر. ينظر: الحجة في القراءات السبع، المنسوب لابن خالويه: 124، والتيسير في القراءات السبع، الداني: 96.

(10) ينظر: شرح الجمل، الزجاجي: 2/ 556.

القراءات القرآنية ويأخذ بالقراءات المتواترة والشاذة في إيراد المسائل النحوية عند الاستشهاد بها .

3. وجدت ابن عُصفور يُكثر مِنْ الاستشهاد بالآيات القرآنية في مسائله النحوية حيث بلغ عدد الآيات التي استشهد بها (456) ستاً وخمسين وأربعمائة آية .

4. تفرد الشاهد القرآني في عدد مِنْ مسائل استشهاداته النحوية.

5. أعطى للشاهد القرآني المكانة البارزة التي دعت إلى رفض مَنْ قال بأن النحاة انصرفوا عن الشاهد القرآني واعتمدوا على الشاهد الشعري بالمرتبة الأولى.

6. كان يسوق أحيانا أكثر مِنْ آية قرآنية على المسألة النحوية .

7. اقترن الشاهد القرآني في كثير مِنْ المسائل بالشواهد الأخرى مِنْ الشعر والحديث والنبوي الشريف والنثر وكلام العرب والأمثلة النحوية المصنوعة .

8. كان يذكر أحيانا في إستشهاداته الآية كاملة، وفي بعض الأحيان يذكر موطن الاستشهاد ومن الآية فقط .

9. كان ابن عصفور يعتني بالمعنى وتعدد الأوجه الإعرابية .

10. استعمل القراءات القرآنية للاستدلال بها على إثبات حكم نحوي والاستدلال بها على لغات العرب .

11. استعمل الحديث النبوي الشريف للاستشهاد به على المعنى واثبات الحكم النحوي .

هذا ما توصلت إليه مِنْ نتائج خلال دراستي لهذا البحث ، فان كنت قد أصبت فلله الحمد والمنة ، وإنْ كنت قد زللتُ فأرجو مِنْ الله المغفرة والرضوان .

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين وصلِّ اللهّم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

المصادر والمراجع

- ابن السراج في كتابه الاصول (رسالة ماجستير)، حامد فرحان ، جامعة بغداد، 1990م.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، احمد بن عبد الغني الشهير بالبنا، بيروت.
- أثر الشاهد القرآني في قواعد النحو العربي (استعمال أفعل التفضيل في غير بابه- أنموذجٌ) بحث مقدم من: أ. د عبدالرزاق عبدالرحمن أسعد السعدي، المؤتمر القرآني الدولي السنوي، في: جامعة ملايا في ماليزيا نيسان2014م.
- أخبار النحويين البصريين، أبو سعيد السيرافي، (368هـ)، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مصطفى البابي الحلبي، الطبعة: 1373 هـ - 1966م.
- الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة ، 1395هـ-1975م.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (646هـ)، تحقيق: موسى بناي العليلي، بغداد (1402هـ- 1982م).
- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، بيروت، ط2 ، 1393هـ- 1973م.
- تاريخ النحو وأصوله، عبد الحميد السيد طلب، تقديم: عبدالسلام هارون، مكتبة الشباب، 1976م.
- التبيان في إعراب القران للعكبري (616هـ) وضع حواشيه : محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
- تعدد الأوجه الإعرابية في إعراب القرآن الكريم، محمد سامي احمد (رسالة ماجستير)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1992م.

- تفسير البيضاوي، ناصر الدين ابي سعيد عبدالله بن عمر بن محمد البيضاوي (791هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1408هـ - 1988م).
- تفسير الطبري، محمد بن جرير الطبري (310هـ)، القاهرة، 1407هـ - 1987م.
- تفسير القرطبي، عبدالله بن محمد بن احمد الأنصاري القرطبي (671هـ)، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1967م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف، المعروف بناظر الجيش (778هـ)، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1428هـ.
- تهذيب اللغة، محمد بن احمد الأزهري، تحقيق: عبد السلام هارون.
- التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني (444هـ)، تحقيق: اوتو تريزل، دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة: الثانية، 1404هـ/ 1984م.
- الجملة العربية والمعنى، فاضل السامرائي، دار ابن حزم، ط1، بيروت، لبنان (1421هـ- 2000م).
- الحجة في القراءات السبع المنسوب لابن خالويه (370هـ)، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، ط1، بيروت، 1401هـ.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية ، للبغدادي (1093هـ)، تحقيق :عبدالسلام هارون، ط3، 1989م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (1093هـ) تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الرابعة، 1418 هـ - 1997 م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (392هـ)، تحقيق : محمد علي النجار، دار الهدى، ط2، بيروت.
- ديوان الحطيئة، أبو مُلَيْكة جرول بن أوس العبسي المشهور بـ الحطيئة (58 هـ) ، بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني، تحقيق، نعمان أمين طه، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الأولى، 1378هـ - 1958م.
- ديوان أمية بن أبي الصلت، تحقيق سجيع جميل، دار صادر، بيروت، ط1، 1998م.
- الرواية والاستشهاد باللغة، محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، 1987م.
- سنن النسائي، احمد شعيب بن علي النسائي (303هـ)، بشرح جلال الدين السيوطي، دار الفكر، ط2، بيروت، 1348هـ.
- سيبويه والقراءات، أحمد مكي الانصاري، مصر دار المعارف 1972م.
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، د. ط، مطابع مقهوي، الكويت.
- شرح الألفية، ابن الناظم، تحقيق: عبد الحميد السيد طلب، بيروت، 1999 .
- شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك الأندلسي (672هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ـ طارق فتحي السيد، ط1، بيروت (1422هـ- 2001م).
- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي (686هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، 1985م.
- شرح المفصل، موفق بن يعيش (643هـ) ، عالم الكتب، ط1، بيروت (1408هـ - 1988م).
- شرح ديوان عنترة، الخطيب التبريزي، قدم له: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1412هـ- 1992م.
- الشواهد القرآنية في النحو عند ابن هشام الأنصاري، محمد سامي أحمد
- الشواهد القرآنية في شرح الرضي على الكافية، غسان ناجي الشجيري (رسالة ماجستير) كلية التربية، جامعة الانبار، 1997م.

– الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه، محمد إبراهيم عبادة، (القاهرة: رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم، رقم 122 عام 1977م).

– الشواهد القرآنية في النحو عند ابن هشام الأنصاري، محمد سامي أحمد أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية التربية (ابن رشد)، قسم اللغة العربية،1998م.

– الشواهد النحوية، احمد ماهر البقري، دار المعارف، 1401هـ – 1981م.

– الشواهد والاستشهاد في النحو، عبد الجبار علوان، مطبعة الزهراء، بغداد، ط1، 1976.

– صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق:مصطفى ديب البغا، (دار ابن كثير، دار اليمامة) – دمشق، الطبعة: الخامسة، 1414هـ – 1993م.

– الضرورة الشعرية دراسة لغوية ونقدية، عبدالوهاب محمد العدواني، مطبعة التعليم العالي جامعة الموصل، 1990م.

– العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، يوهان فك، ترجمة: رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي، مصر، 1980م.

– العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف مكنية أم القرى، الكويت، ط1، 1401هـ– 1981م.

– الفائق في غريب الحديث، أبو القاسم الزمخشري (538هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، القاهرة، 1947م.

– في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ط2، 1986م.

– المدارس النحوية اسطورة وواقع، إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر، عمان، ط1، 1987.

– المدارس النحوية، خديجة الحديثي، دار الأمل، إربد – الاردن، ط3، 1422هـ–2001م.

– مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: د. مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي، ط3، بيروت، 1406هـ – 1986م.

– مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1958م.

– المزهر في علوم اللغة وانواعها ، للسيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، بيروت.

– مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العكبري، دار الشرق بيروت ، ط1 ، 1992م.

– مسند الامام احمد بن حنبل (241هـ)، طبع ونشر المكتب الاسلامي دار صادر، ط1، بيروت، 1969.

– مشكل اعراب القران، ابو محمد مكي بن ابي طالب القيسي (437هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط4، بيروت (1408هـ – 1988م).

– معاني القران واعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (311هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط1، بيروت (1405هـ– 1988م) .

– معجم الأدباء، ياقوت الحموي (626هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، 1414هـ – 1993م.

– معجم القراءات القرآنية: عبد العالم سالم مكرم واحمد مختار عمر، مطبوعات جامعة الكويت، ط2، 1988.

– المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (285هـ)، تحقيق: محمد عبدالخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت.

– مقدمة ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد بن خلدون (808هـ)، دار العودة، بيروت، 1981م.

– المقرب، ابن عُصفور (669هـ)، تحقيق: احمد عبد الستار الجواري وعبدالله الجبوري، طبعة وزارة الأوقاف.

– منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، محمد كاظم البكاء، دار الشؤون الثقافية، ط1، بغداد، 1989م.